

السنة ٢٠ - العدد ٥٠ – ٢٠٢١

Email: african_perspectives@yahoo.com

توزع مجانا – غير مخصصة للبيع

آفاق أفريقية

العدد الخمسون ٢٠٢١

فصلية محكمة تصدر عن قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات

العنوان: ٣ شارع الاستاد البحري – مدينة نصر– القاهرة – جمهورية مصر العربية

Email: african_perspectives@yahoo.com

The Print ISSN 2735-4180 The Online ISSN 2735-4199



آفاق أفريقية

دورية فصلية محكمة
تعنى بالقضايا الأفريقية
يصدرها قطاع الإعلام الخارجي
بالهيئة العامة للاستعلامات
جمهورية مصر العربية

هيئة التحكيم



رئيس الهيئة العامة للاستعلامات
ضياء رشوان

رئيس التحرير
عبد المعطى أبو زيد

مستشار التحرير
أ.د محمود أبو العينين

مدير التحرير
علي محجوب

سكرتيرا التحرير
د. محمد عبد النبي
احمد عزت

اللغة الانجليزية
هبة نبيل - سالى حسن

اللغة الفرنسية
نهلة جلال - مروة ثابت

ماكيت وإخراج فنى
سليمان مناع

غلاف
الشيماء فوزى

إشراف طباعى
م/ إيمان جعفر

إشراف فنى
حسام آمين

المحتويات

المحتـــويـــات

ملـــف العدد :

أثر مشروطية المساعدات الخارجية على الدول الأفريقية ... (الصين وروسيا)

عبدالرحمن عاطف أبوزيد
الباحث

مقدمة:

عندما يتم ذكر الدول النامية وبالأخص غالبية الدول الأفريقية، يتطرق إلى الذهن الوضع المتدهور لتلك الدول، خاصة مع ما تمر به من تداعيات خلَّفتها فترة الاستعمار السابقة من قِبَل الدول الاستعمارية الأوروبية، فضلاً عن شيوع الأنظمة الاستبدادية الموالية للقوي الخارجية، وما يترتب عليها من تبديد لموارد تلك الدول لصالح النخب الحاكمة، وفي هذا السياق يثار تساؤل يتعلق بمدي فاعلية المساعدات الخارجية التي ترسلها الدول المتقدمة للدول النامية في أفريقيا، وتحديداً ما تسببه تلك المساعدات من انكشافية سياسية أو اقتصادية للدول المتلقية للمساعدات وتبعيتها للدول المانحة.

أولاً: تأصيل نظري لفكرة الاعتمادية على المعونات الخارجية:

أ- حجم المساعدات:

من أهداف الأمم المتحدة التي طال أمدها أن تخصص البلدان المتقدمة ٠,٧٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية[١]؛ وتشكل المساعدات الدولية من اجمالي الاقتصاد العالمي حوالي ٠,١٠ % من الاقتصاد العالمي الذي يبلغ مطلع عام ٢٠١٩ حوالي ١٤٣ تريليون دولار، وتحتل الصين مع نهاية عام ٢٠١٨ المرتبة الأولى في "حجم" المساعدات الدولية (وليس النسبة المئوية للمساعدات من اجمالي الناتج المحلي الصيني)، وتبلغ قيمة المساعدات الصينية حوالي ٣٨ مليار، تليها الولايات المتحدة ٣١ مليار، ولكن عند حساب نسبة المساعدات إلى إجمالي الناتج القومي فإن الاتحاد الاوروبي يقدم ٠,٤٧% من إجمالي ناتجه، وتقف السويد على

رأس الدول الأوروبية بنسبة ١,٤٠% تليها النرويج ١,٠٥% وليكسمبورغ ٠,٩٣% والدنمارك ٠,٨٥% وهولندا ٠,٧٦%، بينما في الدول العربية تقف قطر علـــى رأس الدول العربية بنسبة ١,٢٤% تليها الامارات بنسبة ١,٠٩ %، أما الولايات المتحـــدة فتحتل المرتبة ٢٠ بين الدول المانحة من حيث نسبة ما تقدمه إلى إجمالي الـــنـــاتـــج المحلي(٢).

ب - مدى إمكانية توصيف المساعدات الخارجية لأفريقيا (بالمشكلة المزمنة):

إذا تم التركيز على الدول الأشد ضعفًا في أفريقيا جنوب الصحراء، فسوف يتضـــح أن طريقها إلي الاستقلال لم يمر بمرحلة تعزيز تماسك الدولة، حيث كانت هذه الـــدول مستعمرات خاضعة لسيطرة البلد الأم وشديدة الاعتماد عليها، وجاء الاستقلال عندمـــا أصبحت مؤسسة استعمارية ينظر إليها باعتبارها خطئًا مطلقًا بعد الحرب العالـــميـــة الثانية، وما نشأ عن تصفية الاستعمار كان عدد من الدول بالغة الضعف من ناحـــيـــة الأساس الاقتصادي والمؤسسات السياسية والتماسك الوطني، وأصبحت المستعمـــرات السابقة دولاً ذات سـيادة، لكنها بقيت شـديدة الاعتماد علي الآخـرين، طـالـبـة العـون والمساعــدة، مبرزة ذلك بشكل واضـــح في اجتماعات الجمعية العامة للأمـــم المتحدة(٣).

ولهذا في حالة الدول الهشة، اقترن الاستقلال الشكلي، ليس بالاعتماد المتبادل، بل بالاعتماد المفرط علي الآخرين، وتنشأ عن ذلك حالة مثقلة بالتناقض في العلاقة بيـــن الدول الهشة والدول المتقدمة الراسخة في المجتمع الدولي، فمن ناحية تدافع الـــدول الهشة عن سيادتها الرسمية واستقلالها الشرعي، وتريد أن تعامل كأنداد في المجتمـــع الدولي، وأن يكون لديها سائر الحقوق والامتيازات التي لدى الدول المستـــقـــلـــة ذات السيادة، ولكنهم يرون في الوقت ذاته أن تاريخ تعرضهم للاستعمار يجعلهم أضعف من الآخرين، وهو ما يؤهلهم للمساعدات الاقتصادية وغيرها من المعاملات الخاصة(٤).

ونظرًا لأن تدفقات المساعدة يُنظر إليها علي أنها دخل دائم بالنـــســـبـــة لـــلـــدول المستقبلة، فليس لدي صانعي السياسات حافز للبحث عن طرق أخري أفضل لتمويـــل التنمية في بلادهم علي المدي الطويل، بينما تُعتبر بدائل أخري كالاستثمار الأجنـــبـــي المباشر أكثر فاعلية، وفي عالم يعتمد علي المساعدات، تفقد حكومات البلدان الفقيـــرة الرغبة في التركيز علي عوائد الضرائب، كما أن الاعتماد علي المساعـــدات تشـــجـــع

الحكومات علي دعم أقسام عديدة من قطاع الدولة والتي تكون غير مُنتجة في كثير من الأحيان، وهي طريقة تمارسها النخب الحاكمة في الدول النامية لمكافئة واجتذاب مؤيديهم وحاشيتهم(٥).

وفي كتاب بعنوان "السياسة وفعالية المساعدات الخارجية"، وجد "بيتر بون" أن المساعدات الخارجية تزيد من حجم الحكومة(٦)؛ حيث أنه غالبًا ما يرتبط زيادة حجم الحكومة بانخفاض كفاءتها نتيجة للمناصب غير الضرورية التي يصحبها نفقات كبيرة علي حساب بقية القطاعات المهمة. وبالتالي فإن المساعدات في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص تمثل مشكلة مزمنة تستمر لوقت طويل بحيث تصبح الدول المتلقية للمساعدات تعتمد على عطاءات الدول المانحة، مما يتيح للأخيرة أن تستغل ذلك في تحقيق أجنداتها السياسية والاقتصادية في تلك الدول.

ثانياً: طبيعة المساعدات الخارجية من حيث الإنكشافية للتأثير الخارجي سواء في شكل مشروطية اقتصادية أو سياسية أو غيرها من أشكال الإنكشافية:

تغير الاهتمام العام لمشروطية المساعدات بمرور الوقت، ففي الثمانينات جعل المانحون المساعدات تعتمد علي إصلاحات السياسة الاقتصادية قصيرة الأجل، مع تحرير السوق كهدف رئيسي، وفي التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت المشروطية السياسية آلية رئيسية في دفع التغييرات المؤسسية متوسطة المدي، مثل الحكم الرشيد، وإرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وظهر "جيل ثالث" من المشروطية منذ الألفينيات ركز علي الحد من الفقر، وهذا يدل علي تحولات المشروطية لتتجه من تركيزها علي السياسات إلي العمليات التي تستند إلي الإصلاح المدفوع بالحوافز وانتقائية المعونة؛ وتوجد رؤية مشتركة بأن التنمية الناجحة يجب أن تستند إلى الالتزام المتبادل والحوار والشفافية والمساءلة مما يدعو إلى شكل أكثر برجماتية لتمويل التنمية يركز على الشراكة(٧).

ولكن المساعدات الخارجية تم انتقادها من عدة جوانب سياسية واقتصادية، فمن الناحية السياسية قد تعرض المساعدات الخارجية استقلال الدول النامية وسيادتها للخطر، وقد يمكن استعمال المساعدات الخارجية كوسيلة للتأثير والنفوذ والضغط والمساومة السياسية، كما قد تؤدي القروض الدولية العامة إلي تراكم الدين العام وزيادة حجمه وفوائده، إلي درجة توقع الأجيال القادمة تحت أعباءه الطائلة؛ كما قد

تؤثر المساعدات الخارجية علي الموازين العامة للدول مثل الميزان التجاري وميـــزان المدفوعات وتؤدي إلي عجز في هذه الموازين(٨).

ومع الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السبعينيات عانت الدول الأفريقية مـــن أزمة اقتصادية، وأصبح هناك عجز شديد في ميزانياتها، مما دفعها نحو التوسع فـــي الاقتراض من الدول المانحة ومن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقـــد، حتى صارت الدول الإفريقية مكبلة بالديون، وهناك إحدى عشرة دولة أعلن صنـــدوق النقد إفلاســـها بعد مراجعة ميزانياتها في تلك الفترة، ومع الاتجاه نحو تحرير التجارة والخصخصة، قام البنك الدولي وصندوق النقد بمنح القروض والمنح للعديد من الدول الإفريقية، وذلك من أجل تطبيق سياسات تحرير السوق والعمل لتنمية الصـــنـــاعـــات المحلية. في نهاية الثمانينيات أصبحت كثير من الدول الأفريقية عاجزة عن سداد فوائد الديون للدول الغنية، وظهرت مطالبات بإسقاط الديـــون **Debt Relief**؛ مـــمـــا دفـــع الدول الغربيـــة والدول المانحة إلى استغلال هذا الوضع، فقامت بزيادة المساعدات من أجل إحياء الديون، وإغراق الدول الأفريقية في المزيد منها، لتكبيل إرادتها السياسية، ومن ثم ضمان تبعيتها للغرب واستغلالها اقتصادياً(٩).

فإن كانت المساعدات الخارجية أحد أدوات العمل الدبلوماسي وأبرز آليات تأثيرها، إلا أن إدارات في بعض الدول المانحة، استخدمت المساعدات بمعزل عـــن إطـــارهـــا الدبلوماسي بحيث أصبحت أداة للضغط علي الدول المستقبلة، ومن أمثلة ذلك، فـــتـــرة الرئيس الأمريكي بوش الابن، حيث تحركت المساعدات الأمريكية من مكانها كإحـــدى أدوات القوة الناعمة لتصبح أبرز سمات نهج القوة الصلبة الذي انتهجته الـــولايـــات المتحدة في تلك الفترة، فكانت المساعدات تهدف لتحقيق مصلحة الدول المانحـــة(١٠)، ويري الكثير من مراقبي المساعدات الخارجية أن بعض أكبر المانحين مثل المملـــكـــة المتحدة يركزون بشكل مفرط مساعدتهم الخارجية على مستعمراتهم السابقـــة مـــثـــل سيراليون بهدف إرجاع سيطرتهم القديمة؛ فيمكن لبلد مانح أن يمد يد المـــســـاعـــدة الأجنبية من جهة ثم يطلب المساعدة التجارية أو الدبلوماسية أو حتي العسكرية مـــن جهة أخرى(١١).

كما تسبب المساعدات الإضافية التي يقدمها المانحون الجدد في زيادة المعـــروض من موارد التنمية، وبالتالي يمكن للبلدان المستفيدة الاختيار من بين اختيارات مختلفة لتمويل مشروعاتهم التنموية، وأحيانًا يضطر البنك الدولي إلى تقديم مستوي تنافســـي

من الشــــروط والتيسير إذا كان مهتماً بالحفاظ علي وجـــوده في البلد المعني؛ مثـــال رفضـــت أنجـــولا برنامج التمويل والمساعـــدة لأنشطة إعادة الإعمار بعد نـــهـــايـــة الحـــرب الأهلية بها في عـــام ٢٠٠٢، وكان البرنامـــج مشروطًا بإجراء تـــعـــديـــل البرنامج الهيكلي وتحســـين الســـوق وتحســـين الشفافية وإنهاء قبول النفـــط كضمان للقـــروض قصيرة الأجـــل، واتجهت بدلاً من ذلك إلي قبول مساعـــدات وقرض مـــن الصـــين بفائدة ميســـرة يتم سداداه علي مـــدار ١٧ عاماً مع فترة سماح مدتـــهـــا ٥ سنوات[١٢].

ثالثاً : المانحين الجدد (الصين وروسيا):

أ- الصين:

يمكن ملاحظة أنه أثناء تقديم المساعدات لأفريقيا، تتجنب الصين الـــتـــدخـــل فـــي الشئون الداخلية للدول الأفريقية، لكن من ناحية أخرى، لا تساعد الصين أفريقيا بـــلا مقابل، حيث تتيح المشاريع الصينية الوصول إلى الموارد الطبيعية فـــي أفـــريـــقـــيـــا والأسواق المحلية، وفرصاً تجارية للشركات الصينية وتوظيف العمالة الصينية. عندما يؤكد المسئولون الصينيون أن الصين تقدم أيضًا مساعدات للدول غير الغنية بالمـــوارد الطبيعية لتهدئة الانتقادات الدولية، غالبًا ما ينسون أن يذكروا أن الصين قـــد تضـــع أعينها على أشياء أخرى يمكن أن تقدمها هذه الدول، مثل دعم بكين "صين واحدة" (لا يمكن أن تكون للدولة علاقات رسمية مع كل من الصين وتايوان)، وأجندة الصين في المنتديات متعددة الأطراف، والصين باعتبارها "صاحب مصلحة مســـؤول"، وبـــهـــذا المعنى، فإن أجندة الصين شاملة ومتعددة الأبعاد[١٣].

ويري مراقبون أن الشروط علي القروض والاستثمارات الصينية تصبح واضـــحـــة عندما تعاني الدول المتلقية من أزمة ديون، ومثال واضح علي ذلك هو تسليم سريلانكا ميناء هامبونتاتا إلي الصين بموجب عقد إيجار لمدة ٩٩ عاماً في أواخر ٢٠١٧، لأن الحكومة السريلانكية لم تكن قادرة علي تحمل تكاليف صيانته، الأمر الذي يمـــكـــن أن يقوض سيادة البلاد؛ كما توقع البنك الدولي أن خط سكة حديد ممول مـــن الصـــيـــن بمليارات الدولارات من مومباسا إلي نيروبي في كينيا من غير المرجح أن يحقق مـــا يكفي من المال لسداد الديون، بالإضافة إلي التعدين المدعوم من الصين في زامبـــيـــا المثقلة بالديون، حيث نزاعات العمل العنيفة بين العمال المحليين وأصحاب الـــعـــمـــل الصينيين[١٤].

بالإضافة إلى ما سبق، تؤكد الصين على أهمية موافقة الدول المتلقية للمساعدات الصينية على استخدام العمالة والموارد الصينية، وكذلك الالتزام باللوائح التي تضعها الشركات الصينية، يمكن استخدام نسبة صغيرة فقط من العمالة المنزلية ورأس المال في مشاريع معينة، بينما الشركات الصينية تتولي غالبية أو كل العمل في المشاريع الرئيسية؛ كما أن العديد من الدول التي تلقت المساعدة الصينية أصبحت تعتمد بشكل كبير على الصين في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد. هذا تأثير هيكلي يحدث بمرور الوقت حيث يغذي الاستثمار الذي تهيمن عليه الصين هذه القطاعات الاستراتيجية، وبالتالي، وعلي المدي البعيد فإن طلب استخدام الموارد الصينية يؤدي إلى تبعية مؤسسية[١٥].

ب - روسيا:

بشكل عام يميل المانحون الجدد في دول البريكس (والتي ينتمي لها روسيا والصين) إلي تركيز مساعداتهم الخارجية علي الإغاثة من الكوارث الطبيعية بدلًا من المساعدات المسلحة، نظرًا لنهجها الحذر تجاه قضايا السيادة الوطنية، ولكن ذلك لا ينطبق علي روسيا، التي لم تجد مشكلة في تقديم المساعدات الإنسانية إلي البلدان المجاورة في أوقات النزاع، حيث أن المساعدة الروسية المخصصة للاستجابة للكوارث لا تمثل أكثر من نصف إجمالي ميزانيتها الإنسانية، علي عكس ما تمثله نسبة أعلي بكثير للمانحين الجدد الآخرين، كما أن أغلب المساعدات الروسية تتجه إلي الجانب الإنساني أكثر من التنموي، وأيضًا تميل روسيا إلي تقديم مساعداتها بشكل تعددي multilateral عن طريق المنظمات والمؤسسات المختلفة[١٦].

وفي السابق صرح بوتين بأنه يتمسك بمبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" والامتناع عن فرض المنطق الروسي على السياق الأفريقي؛ حيث تكمن قوة روسيا، لا سيما في علاقاتها مع الدول الأفريقية، في صادراتها من الأسلحة والدعم العسكري، فقد وقعت أكثر من ٢٠ اتفاقية عسكرية ثنائية مع الدول الأفريقية منذ عام ٢٠١٥، وذلك وفقًا لتحليل معهد ستوكهولم للسلام الذي تم إجراؤه بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، وبذلك أصبحت روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى أفريقيا، حيث قامت بتوريد ٣٥٪ من الصادرات إلى القارة[١٧]؛ وتأتي المساعدات الروسية لأفريقيا بشكل كبير في شكل تبرعات تستجيب للأزمات الإنسانية، وهذا يختلف عما كان عليه فترة الاتحاد السوفيتي، حيث كان يقدم مساعدات فنية واسعة النطاق للحركات المناهضة للاستعمار

والدول المستقلة حديثًا كجزء من مواجهته الأيدلوجية مع الغرب، وتحاول اليوم روسيا الاستفادة من وسائلها الإعلامية المحلية مثل وكالة سبوتنيك لتسليط الضـــوء عـلـــي المساعدات التي تقدمها.

وتسهل صادرات الأسلحة الروسية إلي أفريقيا الجهود الدبلوماسية الأوسع لروسيا لتنمية العلاقات العسكرية والسياسية والأمنية وتوسيع نفوذها في أفريقيا، بحيث تتيح لها إقامة علاقات طويلة الأمد مع القادة العسكريين والسياسيين، ويمكن أن تســاعــد مرافق التصنيع والإصلاح المشتركة في الحفاظ على اعتماد الجيوش الأفريقية عـلـــى الأسلحة الروسية؛ ولا تجعل روسيا مبيعات الأسلحة أو التعاون العسكري مـــرهـــونًـــا بالالتزام بالمعايير الديمقراطية، فعلى سبيل المثال لجأت نيجيريا إلي روسيا بـــعـــد أن قامت إدارة باراك أوباما مرارًا بمنع شحنات الأسلحة إليها، كما تتعامل مع دول بـــهـــا انتهاكات لحقوق الانسان مثل السودان وزيمبابوي؛ وأتاحت العلاقات الأمنية أيضـــًــا لروسيا إقامة علاقات سياسية أوسع نطاقًا والوصول التجاري إلى الموارد الأفريقيـــة، وتقدم روسيا أيضًا برامج منح دراسية لتدريب أفـــراد حـــفـــظ الســـلام الأفـــارقـــة والمتخصصين في المنشآت العسكرية الروسية(١٨).

رابعاً: حالات أدت فيها المساعدات إلى تبعية خارجية للمانحين:

أدت المساعدات الخارجية الموجهة للدول النامية في أفريقيا إلى العديد من حـــالات التبعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الكونغو الديمقراطية وناميبيا: -

أ - جمهورية الكونغو الديمقراطية:

إن الطبيعة التنافسية لمساعدات الإغاثة والضغط من قِبَل المانحين للحصول علـــي مزيد من العقود، تؤدي إلي مزيد من عدم الاستقرار، ومن المفارقات أنها تعيق التنمية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمناطق التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية إلي حد كبير، كما يمكن أن يؤدي انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية إلي تقويـــض سلطة الحكومة، حيث تم خصخصة عدة صناعات تقدم خدمات اجتماعية من قِبَل عـــدة منظمات دولية، وبالتالي إقصاء الحكومة ومنح مزيد من السلطة للهيئات الأجنـــبـــيـــة وزيادة الاعتماد عليها؛ ويعترض كثير من الشعب الكونغولي علي الوجود الأجنبي فـــي بلادهم، حيث يرون أنها لا تؤدي إلي تطوير حقيقي وتعمل علي إغناء النخبة الحاكمة دون بقية الشعب، خاصة في ظل تسويق تلك المنظمات للأزمات داخل البلاد وحصولها

علي تمويل من جهات مانحة وبالتالي تخدم مصالح تلك الجهات قبل تلبية احتياجات الكونغوليين(١٩).

ب - ناميبيا:

علي الرغم من أن ناميبيا هي من أكثر الدول في أفريقيا تلقيًا للمساعدات، لكن غالبية الشعب في ناميبيا يري أن المساعدات الخارجية يجب أن تُمنَح بدون شروط مقيّدة، حيث غالبًا ما تأتي المعونة بشروط مثل وجوب أن تعتمد ناميبيا علي استيراد سلع وخدمات باهظة من الدول المانحة، وفي المقابل فإن مبالغ المساعدات تتضاءل بسبب الحمائية في الدول الغنية التي تمنع وصول منتجات البلدان الفقيرة إلي الأسواق، بينما تستخدم الدول الغنية المساعدات كوسيلة لفتح أسواق ناميبيا أمام منتجاتها، بالإضافة إلي أن معظم المساعدات لا تذهب في الواقع إلي أكثر الناس احتياجًا لها(٢٠).

خاتمة:

في النهاية يجب التأكيد علي أن قضية الانكشافية السياسية والاقتصادية للمساعدات، تظل بالتأكيد محل نقاش ويجب مراقبة سلوك الدول المانحة والنخب الحاكمة في الدول المتلقية للمساعدات، خاصة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ففي ظل حقيقة أن القارة الأفريقية ليست مجموعة متجانسة من الدول المتماثلة، بل هي منطقة متنوعة للغاية ذات أهداف دولية مختلفة، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف تتعامل الدول المتلقية للمساعدات مع التأثيرات المتنافسة للدول المانحة وخاصة مع دخول منافسين جدد هما روسيا والصين إلي جانب المنافسين التقليديين، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

هوامش الدراسة:

(1) OECD website. “Net ODA”. (Last access August 30, 2020). Available at: https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm#indicator-chart

(٢) وليد عبد الحي. "المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، ٣٠ مايو ٢٠١٩. متاح على الرابط التالي : https://www.masarat.ps/article/٥١٥٦/فخ-المساعدات-الاقتصادية-والثمن-السياسي

(٣) جورج سوروس. "إعادة النظر في النظام الدولي الجديد"، عالم المعرفة: العدد ٤٨٠، يناير ٢٠٢٠، ص:٢٧٢-٢٧٣.

(٤) المرجع السابق.

(5) Dambisa. Moyo, “Dead Aid”, penguin books, 2009. P:45-55

(6) Boone, Peter. (1996). «Politics and the effectiveness of foreign aid», European Economic Review, vol. 40, pp.289-329 .

(7) Anne Marie Spevacek. “Aid and the new Conditionality”, USAID, 1 February , 2010, P: 2.

(٨) نائل عبد الحافظ، " إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية"، دار زهران للنشر والتوزيع، ديسمبر ٢٠١٢. ص.ص:١٤٦-١٤٧. متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/٢VUUHVH

(٩) سلوى درويش، " المساعدات الغربية ودورها في التنمية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، ٣ مارس ٢٠١٢

(١٠) رنا أبوعمارة، " أمريكا والدولة الفاشلة"، دار ميريت للنشر، ٢٠١٤. متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/٢VYaKlt

(11) Development aid, “Pros and Cons of Humanitarian Aid”, 31January 2017.
Available at:https://www.developmentaid.org/#!/news-stream/post/٨٠/٨٠-٢

(12) Diego Hernandez. “Are New Donors Challenging World Bank Conditionality”, Aid Data, 19January 2016, P: 10.

(13) Yun Sun. “China’s Aid to Africa: Monster or Messiah?”, Brookings, 7 February , 2014.
Available at: https://www.brookings.edu/opinions/chinas-aid-to-africa-monster-or-messiah/

(14) Fang wan. “How unconditional is China’s foreign aid”, DW, 15May 2018.
Available at https://www.dw.com/en/how-unconditional-is-chinas-foreign-aid/a-٤٣٤٩٩٧٠٣

(15) Carnegie Endowment for International Peace. “Conditionality in China’s Aid Model”, 10 January , 2012.
Available at: https://carnegieendowment.org10/1/2012 conditionality-in-china-s-aid-model-event-4024

(16) Anna Brezhneva, Daria Ukhova." Russia as a humanitarian aid donor", Oxfam, 15July 2013, P.17.
Available at:
https://www-cdn.oxfam.org/s٣fs-public/file_attachments/dp-russia-humanitarian-donor-150713-en_٠.pdf
(17) Alua Kulenova, "Africa: The New Frontier of Russian Influence", The McGill International Review", 10 December , 2019.
Available at: https://www.mironline.ca/africa-the-new-frontier-of-russian-influence /
(18) Borgen Magazine. "Russian Investment in Africa Contributes to its Development", 18June , 2018.
Available at: https://www.borgenmagazine.com/russian-investment-in-africa /
(19) Anna N. Smith. "Foreign Aid and Development in the Democratic Republic of the Congo: An Analysis of International Barriers to Development", Perceptions Journal, 2018. P. 12.
Available at: https://doi.org/10.15367/pj.v4i2.110
(20) Ravinder Rena. "Is Foreign Aid Panacea for African Problems? The Case of Namibia", Managing Global Transitions, pp 234-235. Available at: http://www.fm-kp.si/zalozba/ISSN/1581-6311/11_223-241.pdf